

دخول واشنطن بقوة على خط السلام في السودان يثير تباينات

الخرطوم - كلف المبعوث الأميركي إلى السودان دونالد بوت من تحركاته الساعية لضم حركات مسلحة جديدة إلى اتفاق السلام الذي وقعته الحكومة الانتقالية مع الجبهة الثورية السبت، ما يقلص فرص إمكانية نشوب نزاعات مسلحة في أقاليم الهامش، مع توقعات بقرب إعلان واشنطن رفع اسم السودان من قائمة الدول الراحية للإرهاب. وعقد المبعوث الأميركي اجتماعاً مع رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك مساء الإثنين، أكد فيه حرص بلاده على استكمال عملية السلام مع الحركة الشعبية - شمال، جناح عبدالعزيز الحلو، وحركة تحرير جيش السودان بقيادة عبدالواحد نور.

وتكشف بوث عن إجراء اتصالات مباشرة مع كل من الحلو ونور، لبحث انخراطهما في المفاوضات على هامش لقاء عقده الجمعة في جوبا، مع نائب رئيس مجلس السيادة الفريق محمد حمدان دقلو (حميدتي).

وأشارت تحركات بوث هواجس متباينة عبر عنها سياسيون لم يغب عن ذمهم الدور الأميركي الفاعل في انفصال جنوب السودان، وإمكانية تكرار الأمر حالياً مع وجود بيئة رخوة في مناطق مثل النيل الأزرق وجنوب كردفان، تطالب بحق تقرير المصير.

وأوضح أستاذ العلوم السياسية بجامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم محمد صديق خليفة أن هناك مجموعة من المخاوف تطغى على التحركات الأميركية لأن تدخلاتها السابقة في ملفي الحرب والسلام جاءت في صالح الحركات المسلحة وليس الدولة السودانية، وأن ذلك يعد أحد أسباب انفصال الجنوب، بعد أن استمرت الولايات المتحدة في توجيه النصائح السياسية للقوى الجنوبية حتى أشرفت على عملية الانفصال.

ولفت في تصريح لـ "العرب" إلى أن الأوضاع في مناطق النيل الأزرق وجنوب كردفان تتشابه مع أوضاع الجنوب، قبل انفصاله، مع إقرار مبدأ تقرير المصير الذي أقره اتفاق السلام الحالي مع الحركة الشعبية شمال، جناح مالك عقار، ما يعني أن هناك بذرة للانفصال قد تجري رعايتها من قبل قوى تستهدف تفكيك السودان.

ويعزز الإرث السلبي للولايات المتحدة في ملف السلام تحفظ قوى وطنية على التحركات الحالية، لأنها لم تلتزم بتعهداتها بشأن رفع اسم السودان من لائحة الدول الراحية للإرهاب ضمن الوعود التي قدمتها لحكومة الخرطوم مع انفصال الجنوب.

وتأتي الجهود الأميركية في وقت يشهد فيه إقليم شرق السودان توترات أمنية، على خلفية رفض بعض المكونات القبلية والسياسية الفاعلة



محمد صديق خليفة
تدخلات واشنطن
السابقة جاءت في صالح
الحركات المسلحة

وقد تكون تلك التدخلات انعكاسات قائمة على عملية السلام برمتها، إذا خرجت عن الإطار العام الذي دارت فيه المفاوضات السابقة مع الجبهة الثورية، بما يجعل الحكومة تترتب في تحركاتها نحو التعاطي مع أي مبادرات تطرحها قوى خارجية بشأن السلام.

وقالت أستاذة العلاقات الدولية بجامعة الخرطوم تامر الطيب في تصريح لـ "العرب" إن واشنطن تدعم مطالب حركة الحلو بشأن فصل الدين عن الدولة، وتتحرك باعتبارها داعمة للحريات، وهناك فرصة لدولة سودانية مدنية ديمقراطية.

وأوضحت أن الخلافات تكمن بين قوى الثورة ذاتها، من هنا يأتي الحل من الداخل، ولعل ذلك ما دفع واشنطن ذاتها إلى الابتعاد عن ملف السلام مع الجبهة الثورية منذ انطلاقته قبل نحو عام، ولذلك تثير عودتها إليه بعض الشكوك.

ويقول مراقبون إن الولايات المتحدة أدركت أن التحول الديمقراطي يسير في السودان على قدم وساق، وعليها أن تقدم محفزات تضمن تثبيت عملية السلام، والذي لا ينفصل عن خطوتها العاجلة لرفع السودان من لائحة الدول الراحية للإرهاب.

تحركات «رجل المهمات الصعبة» تخترق جهود المشهد في لبنان

زيارة مفترضة للواء عباس إبراهيم إلى واشنطن بعد جهود المبادرة الفرنسية



قطبة مخفية خلف تحركات اللواء إبراهيم

ذاتية بطبيعة الحال، بل سيكون بتكليف من السلطة الحاكمة المشلولة والعاجزة والمختلفة على كل شيء، لكنها تتفق على إبراهيم كقطعة تقاطع لتكليفه بمهام وأدوار، لكونه شخصية مقبولة من أطراف خارجية مختلفة.

وذكرت المصادر أن "التفاهات المتسارعة في المنطقة وانعكاسها على الأوضاع اللبنانية الكارثية، بالإضافة إلى ملف ترسيم الحدود مع إسرائيل، ستكون من ضمن محادثاته المتوقعة في واشنطن، مشيرة إلى أن إعلان الولايات المتحدة التحضير لحزمة عقوبات جديدة على حزب الله وحلفائه، قد يكون المحطة الأهم في زيارة إبراهيم. علماً أن وفوداً رسمية تحظى بتغطية ودعم مرجعيات أساسية في البلد، فشلت في السابق في زحزة واشنطن قيد أنملة عن مسار العقوبات القاسية".

ولطالما شكلت تحركات اللواء عباس إبراهيم محل متابعة كبيرة من طرف المتابعين للشأن اللبناني لاسيما وأن تلك التحركات عادة ما يوجد وراءها قطبة مخفية.

ويحظى الرجل بتقدير كبير لدى الفراء اللبنانيين والأوساط الدولية، ومن هنا يرجح أن يلعب الرجل دوراً متقدماً في المرحلة الحالية، لاسيما مع جمود المبادرة الفرنسية.

ومنذ تقديم مصطفى أديب اعتذاره عن تشكيل حكومة في ظل الخلافات بين الفراء وتمسك الثنائي الشيعي حزب الله وحركة أمل بحقيبة المالية ويتسمية باقي الوزراء الشيعية، خرج الملف الحكومي في لبنان من يد باريس برغم حديث القوى السياسية عن تمسكهم بالمبادرة الفرنسية، وعادت الكرة اللبنانية مجدداً إلى يدي الولايات المتحدة وإيران اللتين لا تبدوان مستعجلتين لتشكيل حكومة في لبنان، وكل من الطرفين يتخذان من ساحة لبنان كما العراق ورقة لتحسين تموقعه إزاء الآخر.

ونقل موقع حزب القوات اللبنانية عن مصادر وصفها بالمطلعة أن "المدير العام للأمن العام ما كان ليتحرك في هذه اللحظة، لو لم يكن هناك شيء ما على درجة من الأهمية أو الخطورة يتم التحضير له، وتحركه ليس بمبادرة

بمسؤولين كبار وكان من الممكن أن يلقي الرئيس دونالد ترامب قبيل إعلان إصابته بكورونا"، على حد قول وهاب.

وهناك روابط كثيرة تجمع العراق ولبنان لعل أهمها أن كليهما ساحتا مواجهة بين إيران ومليشياتها من جهة والولايات المتحدة وحلفائها من جهة ثانية، وهذه المواجهة اتخذت في الآونة الأخيرة أبعاداً عدة تندر إما بانفجار أو تسوية ضمن المثل القائل "اشتدي أزمة تفرجي".

ويتزامن الموعد المفترض لزيارة اللواء عباس إبراهيم إلى الولايات المتحدة مع انطلاق المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية على ترسيم الحدود البرية والبحرية التي يتوقع أن تبدأ في 13 أكتوبر الجاري.

ولعب اللواء عباس إبراهيم على مدار السنوات الماضية دور الوسيط في العديد من الملفات الصعبة وكان آخرها ملف إطلاق سراح المواطن اللبناني نزار زكا، الذي كان موقوفاً لأكثر من ثلاث سنوات في أحد السجون الإيرانية.

تثير تحركات المدير العام للأمن اللبناني اللواء عباس إبراهيم أسئلة كثيرة لاسيما مع حديث عن زيارتين له إلى العراق والولايات المتحدة، وتتحدث مصادر عن أن هذا الحراك لا يمكن قراءته بمعزل عن التطورات الحارقة في المنطقة والتي يجد لبنان نفسه في قلبها.

بيروت - برزت في الفترة الأخيرة تحركات للمدير العام للأمن العام اللبناني اللواء عباس إبراهيم لعل من خلالها أن الحياة ما تزال تنبض في بيروت، رغم غياب حكومة، وفي حضرة رئيس جمهورية مشنت، وبرنامج مرهون بالتوافقات والصناعات الحزبية الضيقة. ويتردد أن اللواء عباس إبراهيم الذي يعرف بـ"رجل المهمات الصعبة"، سيقوم بزيارتين مهمتين إلى كل من العراق والولايات المتحدة، وإذا ما صحت الزيارتان فإن المسألة تتجاوز لبنان إلى تفاهات يجري بحثها بعيداً عن أعين الإعلام سترسم معالم المرحلة المقبلة بين الأقطاب الإقليمية والدولية المتصارعة.

ونفت مصادر مقربة من اللواء عباس أن يكون جرى تحديد موعد لزيارة واشنطن، وأوضحت أن "هناك دعوة موجهة إليه من جمعية أميركية لتكريمه ومن المجر الحديث عنها قبل تحديد موعداً".

وكان المدير العام للأمن العام قام الثلاثاء بزيارة إلى قبرص، قالت عنها المصادر الموكبة إنها "ناجحة" وتم خلالها بحث جملة من الملفات لعل في مقدمتها ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي شهدت نسفاً تصاعدياً في الأشهر الأخيرة جراء الأزمة الاقتصادية التي تعصف بلبنان، ما دفع السلطات القبرصية إلى دق جرس الخطر.

روابط كثيرة تجمع العراق ولبنان لعل أهمها أن كليهما ساحة مواجهة بين إيران والولايات المتحدة

وكشف الوزير الأسبق وثام وهاب عن أجندة حافلة اللواء إبراهيم في الفترة المقبلة وقال إن "المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم سيتوجه إلى العراق، ومن ثمة سيزور الولايات المتحدة في 14 من الشهر الحالي في زيارة مهمة يلتقي خلالها

آخر صوت للمعارضة المصرية مهدد بالخروج من البرلمان

ومتفاوتة أيضاً، فجزة من العمل يصيغه كل مرشح طبقاً للظروف المحلية لداثرته والترتيبات التي يتخذها والوضع الانتخابي الخاص، وهناك جزء خاص بالرؤى العامة يتم التنسيق فيه.



أحمد الطنطاوي
من مصلحة الجميع عدم
الوقوف أمام اختيار
الحر المباشر

ويراهن (25 - 30) على حالة السخط ضد سياسات الحكومة الاقتصادية، ويعتقد مرشحوه أنها يمكن أن تمثل دافعا لتصويت المواطنين بشكل عقابي لصالح مرشحي المعارضة.

وذكر عبدالغني لـ "العرب" "لا يشغلنا اللعب على وتر الأصوات الساخطة بقدر انشغالنا بالتعبير عن أحلام وحقوق المواطنين التي يستحقونها، والتي جاءت سياسات الحكومة مضادة لها الفترة الماضية، ونحن لا نحاول استغلال غضب الناس، لأننا جزء منهم ونعبر عنهم وإذا وضعوا قوتهم فبينا مرة أخرى لن نخيب ظنهم".

وإذا أخفق مرشحوه هذا التكتل في تجاوز العقبات التي تعترض طريقهم، يكون آخر صوت للمعارضة السياسية جري واده في البرلمان المقبل.

والاجتماعية الراهنة، ما يزيد الوضع تفاقمًا.

ولفت الطنطاوي، وهو عضو نشط في كتل (25 - 30) إلى ضرورة ألا تكون الحكومة والأجهزة الأمنية طرفاً في العملية الانتخابية، قائلاً "أرى أن المواتاة غالبية تمثل أقلية في الشارع، ونحن أقلية تمثل غالبية بالشارع".

وواجه أعضاء التكتل اتهامات بانهم يسعون إلى هدم الدولة، وتعطيل خطط التنمية والأمن والاستقرار، وضد عملية البناء التي يقوم بها الرئيس عبدالفتاح السيسي، ما أفضى إلى تأثير هذه الدعاية على قطاع من المواطنين، ووضعهم في سلة من قبل جهات إعلامية مع جماعة الإخوان، لمجرد الحرص على تشويه صورتهم سياسياً.

ووجه الحريري رسالة للحكومة والمواطنين، قال فيها "إن أي دولة قوية تحتاج إلى معارضة قوية، وقوة النظام السياسي تنبع من قوة المعارضة، وهشاشته ترتبط بضعف المعارضة، ومواقف كتلة لأجل بناء الدولة".

وترفض الحكومة إدخال إصلاحات سياسية تسمح بحرية الحركة أمام قوى معارضة، خوفاً من استثمار الإخوان لهذا الهامش والتسلل للبرلمان مباشرة أو من خلال قريبيين من أفكار الجماعة.

وقال عضو التكتل محمد عبدالغني إن استراتيجية المرشحين موحدة

فريقين: أحدهما يكتفي بالمشاهدة عن بعد، وينعزل عن المشهد منتظراً حدثاً أكبر للتغيير، والآخر قد يبحث عن التغيير من خارج الأطر الدستورية، وهو أمر لا نرغب فيه، ولا تحمله مصر، ولا داعي للمخاطبة به.

وتخشى دوائر مصرية متعددة من مغبة أن تؤدي التقديرات الحكومية للعملية الانتخابية إلى أزمات سياسية تصاف إلى جملة المشكلات الاقتصادية

وأضاف الحريري "إذا أدبرت العملية الانتخابية بطريقة مختلفة عن انتخابات مجلس الشيوخ الأخيرة ستكون هناك فرصة قوية لحزب عدد كبير من المقاعد في البرلمان المقبل".

وأوضح المرشح أحمد الطنطاوي لـ "العرب" أن الناس تبحث عن التغيير، ومن مصلحة الجميع عدم الوقوف أمام الاختيار الحر المباشر، وأكد أن الإحباط الكبير يدفع الناس إلى الانقسام إلى



هيثم الحريري: قوة النظام من قوة المعارضة

الأصوات مباشرة، واعتبروا المنافسة على القوائم المطلقة ضرباً من الخيال، لأن حزب مستقبل وطن تحالف مع العديد من الأحزاب، وطريقة التصويت فيها لا تسمح للمعارضة بالمنافسة.

وأخفق التكتل في ضم أسماء جديدة إليه، مكتفياً بعدد ضئيل من المرشحين الذين صمدوا في مواجهة الحكومة داخل البرلمان، ويراوده أمل في تكرار التجربة، والرهان على وعي المواطنين في تجاوز العراقيل.

وتتمثل هذه الانتخابات صعوبة بالغة لأعضاء التكتل، مقارنة بسابقتها قبل خمسة أعوام، فقد تبين أنهم ضباب حالم بتعديل الحياة السياسية، ووقف بالمرصاد للحكومة داخل البرلمان، وبحسب جلهم على التيار الناصري وغير مدعومين من سلطة أو حزب أو رجال أعمال.

وقال هيثم الحريري لـ "العرب" "رهاننا على الرصيد الذي حققناه خلال السنوات الماضية من مواقف سياسية تبناها التكتل داخل البرلمان، وانحيازاً لنا لكل طوائف الشعب، وليس لصالح فئة معينة، وهدفنا تحقيق العدالة الاجتماعية".

ويعد اتساع نطاق الدوائر الانتخابية جغرافياً وإعادة تقسيمها، تحدياً كبيراً للكثير من المرشحين الذين درجوا على مخاطبة دوائرهم المباشرة.

هبة ياسين

القاهرة - زادت حرب الطعون بين وبيد خلال الأيام الماضية كاتنها السلاح القوي لتسوية صورة بعض المرشحين، وتقليص عدد المتنافسين على المقاعد الفردية، والتخلص من المعارضين، في الانتخابات المقررة في 21 أكتوبر الجاري. وقضت المحكمة الإدارية العليا، الإثنين، بقبول طعن المعارض السياسي، ضياء الدين داود عضو كتل (25 - 30، وعودته للانتخابات وإدراج اسمه في كشوف المرشحين في انتخابات البرلمان المقبلة بعد رفعها.

واعتبر مراقبون استبعاد داود كنوع من الكايدة السياسية لتكتل (25 - 30) الذي يمثل الأقلية المعارضة في البرلمان المنتهية وإلغائه، حيث تصدى للكثير من القضايا التي تهم الشارع، ومتوقع أن يواجه جميع مرشحيه مضايقات، انسجاماً مع ضجر الحكومة من أعضائه. وأصدر التكتل بياناً مؤرخاً، أشار فيه إلى أن "استمرار ممارسات القهر والاستبعاد قد يعصف بالعملية الديمقراطية برمتها"، في إشارة لتطوي على حفز الناس للتعاطف مع مرشحيه. وقرر أعضاء التكتل خوض الانتخابات على المقاعد الفردية فقط، أصلاً في التمكن من الحصول على